

الدرس السادس: تجربة تونس في التحول نحو الديمقراطية بعد 2010

الهدف : تناول التجربة التونسية خاصة في ظل ما يسمى بالموجة الثانية من التحول الديمقراطي في اطار ما تعارف عليه باسم الربيع العربي ان صح القول كذلك وتبيان ابرز دوافعها وملامحها. **توطئة:** تكتسي التجربة التونسية أهمية كبيرة ضمن تجارب التحول الديمقراطي في الوطن العربي في موجاته الجديدة والتي أرخ لها منذ نهاية 2010 في إطار ما عرف بالربيع العربي الذي انطلقت شرارته الأولى من تونس.

وشكل نجاح تونس في الانتقال نحو بناء نظام ديمقراطي نموذجاً مهماً ووحيداً أخرج المنطقة العربية من نمطية الصورة السلطوية نحو صورة جديدة تقول أن زمن الاستثناء العربي قد ولى، وأنه بإمكان بناء نظام ديمقراطي في المنطقة.

ورغم ما عرفته عشرية الانتقال الديمقراطي في تونس (2010-2020) من ارتباك وتعثر إلا أنها تمكنت بالتدريج من فتح ورش متعددة لبناء هذا الانتقال عبر سنّ دستور رسّخ حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية ودعم أركان الدولة المدنية وأتاح لمختلف النخب السياسية التداول السلمي على السلطة. كما استطاعت التجربة توسيع قاعدة المشاركة السياسية وتنظيم التنافس الانتخابي.

1- الربيع التونسي...أفق جديد للتغيير الديمقراطي:

تشكل التجربة التونسية واحدة من أنجح تجارب التحول الديمقراطي التي عرفتها دول عربية عديدة منذ نهاية 2010، وكان الحراك الاحتجاجي الشعبي الذي أطلق أول شرارة الثورة قد حمل مطلب الحرية السياسية عالياً، وذلك بإحلال نظام ديمقراطي محل منظومة الاستبداد السابقة.

• **أهم ملامح التغيير الديمقراطي:** لا يمكن الحديث عن مرحلة الانتقال الديمقراطي في التجربة التونسية دون التطرق إلى أهم ملامحها وهي:

- **إنشاء هيئة ضبط المرحلة الانتقالية:** شكلت "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" الحلقة الأساس التي وضعت معالم طريق المرحلة الانتقالية وضبطت إيقاع المسار الانتقالي بمحطاته الرئيسية، وقد مثلت تلك الهيئة الإطار الأساسي لحوارات النخبة ومشاوراتها ومفاوضاتها، منذ تأسيسها في 18 فبراير/شباط 2011 بمقتضى مرسوم رئاسي وإلى غاية إنهاء مهامها في 13 أكتوبر/تشرين الأول من العام نفسه.

ولقد أوكلت لهذه الهيئة مهمة تنقية المنظومة القانونية المتعلقة بالعملية الانتخابية بما في ذلك مراجعة المجلة الانتخابية، وقانوني الصحافة والأحزاب وتنقيح القوانين المنظمة للحريات الأساسية.

– تنظيم أول انتخابات حرة في 23 أكتوبر/تشرين الأول 2011: شكلت أول انتخابات حرة ونزيهة وشفافة في تاريخ تونس، انبثق عنها المجلس الوطني التأسيسي، وهو أول مؤسسة سيادية ذات شرعية كاملة وتتمتع بصلاحيات تأسيسية وتشريعية لا سلطة عليها لأحد. وقد تولت هذه الهيئة مهمة كتابة الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية.

– تشكيل حكومة ائتلافية: ضمت الأحزاب الثلاثة الفائزة في الانتخابات والتي حصلت مجتمعة على نحو ثلثي مقاعد المجلس التأسيسي. ورغم أن هذه التشكيلة تضم أحزابا ذات خلفيات أيديولوجية وسياسية متباينة (الإسلامي، الليبرالي والاشتراكي اليساري)، إلا أنها تمكنت من تشكيل ائتلاف حكومي قطع مع مرحلة حكومة الحزب الواحد التي امتدت منذ استقلال تونس عام 1956 وإلى غاية سقوط رأس النظام في يناير 2011، بعد مفاوضات أبدت من خلالها النخب التونسية كفاءاتها ومهاراتها في حسم الخلافات وبناء التوافقات، بعيداً من العنف.

– صياغة دستور يناير/جانفي 2014: رسّخ حقوق الإنسان والحريات العامة والفردية ودعم أركان الدولة المدنية وأتاح لمختلف النخب السياسية التداول السلمي على السلطة. وقد شكلت هذه الوثيقة الدستورية منعرجا هاما في تاريخ البلاد لعدة اعتبارات:

أولها أنه كان دستورا توافقيا بين كل الأطراف الفاعلة في الساحة السياسية والحقوقية؛

وثانيها لما حمله من مضامين قادرة على حماية الحقوق والحريات العامة والخاصة، بما فيها حرية المعتقد والضمير، إضافة إلى حقوق أخرى، مثل الحقوق الاجتماعية، والحق في العمل والسكن والبيئة والمحيط.

2- عوائق أمام الانتقال الديمقراطي في تونس:

رغم ما أبدته التجربة التونسية من إصرار في قطعها للأشواط الأكثر تعقيدا والسير قُدما نحو تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي، إلا أن ذلك لا يفي بوجود بعض العراقيل التي قد تقف عائقا أمام السير قدما نحو توطيد الديمقراطية، أهمها:

1- الحركات والقوى المضادة للثورة: ولأن الثورة إذا قامت لا تطيح بالنظام كله من الوهلة الأولى وإنما تكثف جهدها لإسقاط رأس النظام أولا، فإن ما ينشأ عن الثورة من روح انتصارية وما يعقبها من تعقيدات الانتقال الفجائي والسريع غالبا ما يغرق القوى الثورية في تفاصيل تلهيها عن مقاومة ما بقي من النظام القديم وتفكيك البنى التي كانت تسنده وتستفيد منه.

وفي المثال التونسي، تظل بقايا "التجمع" الذي كان حاكما زمن بن علي وحُل بقرار قضائي بعد الثورة، المحور الذي تدور حوله وتلتقي معه ذاتيا وموضوعيا بقية القوى التي أطاحت الثورة

بمصالحتها أو تضررت مواقعها المادية والرمزية جراء ما أفرزه الانتقال الديمقراطي من قوى وأفكار وسياسات جديدة. ولا يقتصر الحديث هنا على بقايا النظام القديم أو من خدمه وتحالف معه، بل يشمل أحيانا بعض القوى الثورية التي قد تكتشف أن تناقضها مع النظام الذي أفرزته الثورة لا يقل حدّة وعمقا عن تناقضها مع النظام الذي أطاحت به.

2- التحدي الاقتصادي والاجتماعي: تواجه مرحلة الانتقال الديمقراطي في تونس إشكاليات اقتصادية واجتماعية القائمة عديدة تخص بالأساس التشغيل والفوارق الجهوية والاجتماعية وتدهور عديد الخدمات الاجتماعية وانتشار الفساد وتوسع رقعة الاقتصاد غير المنظم والتجارة الموازية والتهرب واحتداد التوتر الاجتماعي وتقلص أداء الإدارة العمومي، وهي أمراض موروثّة من عهد النظام القديم، الذي تميز بـ:

- نسبة نمو الاقتصاد كانت سلبية جدا بلغت 1,8 تحت الصفر؛
- عدد العاطلين عن العمل بلغ 700 ألف عاطل بنسبة تتجاوز 18% من القوة العاملة.
- نسبة عالية من الفقر تمس ربع سكان تونس وترتفع أكثر في المناطق الداخلية وخاصة في الجنوب والغرب والجنوب الغربي؛

• اختلال ميزان التنمية الجهوية بحيث يسود الفقر في أغلب المناطق ما عدا الشريط الساحلي حيث تتركز المشاريع التنموية الكبرى وتُضخ رؤوس الأموال والاستثمارات الداخلية والخارجية وخاصة في القطاع السياحي الذي يشغل نسبة نحو 12% من اليد العاملة التونسية.

وتشكل هذه التحديات وقودا للاحتجاجات المتواصلة منذ انطلاق شرارة الثورة وإلى يومنا هذا، مطالبة بتحسين ظروف العيش وتوفير فرص العمل وتحسين الخدمات الأساسية المتردية في جل تلك المناطق والمفقودة في بعضها من الأساس. وتكمن خطورة هذه الاحتجاجات في تهديدها لاستقرار تلك المناطق وهروب المستثمرين إلى مناطق أكثر أمنا أو حتى مغادرة البلاد، ما يزيد في التهميش واستفحال البطالة.

3- معطيات المحيط الإقليمي: كان لنجاح الثورة في تونس في اسقاط نظام بن علي صدى واسعا في بيئتها الاقليمية ترتب عنه سقوط نظامي مبارك في مصر والقذافي في ليبيا، إلى جانب مسارعة نظم أخرى في إدخال إصلاحات سياسية ودستورية أعادت توزيع مناسيب السلطة بين مكونات النظام السياسي، ومنحت الحكومة صلاحيات لم تكن تتمتع بها الحكومات السابقة. (المغرب، الأردن والجزائر).

لكن مع ما كسبته الثورة التونسية من أصدقاء في محيطها الإقليمي وعلى الصعيد العالمي، سيظل المحيط الإقليمي مؤثراً إلى حد كبير في مدى تقدم التجربة الانتقالية في تونس أو تعثرها، وستلعب التداعيات الإقليمية والوضع الأمني التونسي الهش دوراً في إضافة عناصر إرباك جديدة إلى تعقيدات التجربة الانتقالية التونسية، وأهم هذه التداعيات الإقليمية نذكر:

- وجود قوى مضادة للثورة تسعى لإرباها سعياً للحد من تأثيراتها؛
- الاختراقات الأمنية المتكررة عبر حدودها الجنوبية والغربية؛
- التطورات التي تشهدها مالي والتدخل الفرنسي وما يمكن أن ينجز عنه من تهديد لأمن المنطقة المغاربية بأسرها.

رابعاً. آفاق الانتقال الديمقراطي في الدول العربية:

تواجه مسيرة التحول الديمقراطي في الدول العربية العديد من التحديات التي تحول دون استكمال تثبيت ركائز النظام الديمقراطي. ورغم ما قطعه تونس من أشواط معقدة بالمقارنة مع المسارات الانتقالية التي تسلكها بقية بلدان الربيع العربي.

ورغم إجماع الكثير من الباحثين على اتجاه تونس إلى تحقيق سبق عربي في ترسيخ قواعد النظام الديمقراطي كما سبقت في تفجير أولى ثورات الربيع العربي. النظم السلطوية، يبقى التحدي الذي يواجه التجربة التونسية كما العربية عموماً في تحقيق تحول ديمقراطي ناجح مرهون بـ:

- 1- فض النزاع حول طبيعة وهوية الدولة العربية: ويفترض ذلك بناء الدولة الوطنية وضمان استقرارها وقبول شرعيتها شعبياً كشرط أساسي مسبق لأي تحول ديمقراطي؛
- 2- ترسيخ مبدأ المواطنة كقيمة قانونية وسياسية واجتماعية مهمة: وهو ما يسهم في فض النزاعات وفك ارتباط المواطنة بالولاءات الأولية للجماعات العرقية والمذهبية، وتوجيه الولاء للدولة بدل للولاءات الفرعية (للقبيلة، والجماعة، والإثنية...)،
- 3- بناء المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية: القادرة على تطبيق الدستور وبناء التوافق حول طبيعة النظام، واستيعاب التطلعات المتزايدة للمشاركة في الحياة السياسية؛
- 4- ترسيخ ثقافة سياسية ديمقراطية جيدة: لدى الأجيال الشابة بما يسهم في إحلال التوجهات الديمقراطية فيما بين الشباب بمرور الوقت محل التوجهات التي تتبناها الفئات الأكبر سناً التي نشأت اجتماعياً في ظل أنظمة مختلفة، وهو ما يسهم في كسب الدعم الجماهيري للنظام الديمقراطي الناشئ.

5- ضرورة اعتماد نمط تنموي بديل: خاصة وأن الكثير من التجارب الديمقراطية الرائدة في دول أوروبا الشرقية أثبتت العلاقة القائمة بين السياق الاقتصادي المريح وزيادة الدعم للديمقراطية. إلى جانب حل الإشكالات الاقتصادية والاجتماعية، بما يُمكن من فتح آفاق تنموية جديدة واعدة وقادرة على حل الإشكالات المطروحة، ويعزز التوجه نحو قبول الديمقراطية على نطاق واسع.

اسئلة للتقييم الذاتي : تناول بالشرح والتحليل موجة التحول في تونس بعد 2011؟

ماهي ابرز العوائق امام الانتقال الديمقراطي في التجربة التونسية ؟

وضح كيف يلعب المتغير الخارجي دورا هام في التجربة التونسية؟